

Distr.: General
28 September 2018
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وطلب إليّ فيه تقديم تقرير عن أنشطتها كل ٩٠ يوماً. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢١ تموز/يوليه إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – منذ تنصيب الرئيس إيبان دوكي ماركيس في ٧ آب/أغسطس، أجرت الحكومة الجديدة تقييماً مفصلاً للحالة في البلد، ونظمت الإدارة الجديدة لتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات، وعيّنت مسؤولين في المؤسسات، وأعدت سياسات بشأن طائفة من المسائل الوطنية الرئيسية. وبموجب الدستور، سيقدم الرئيس بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر خطة التنمية الوطنية الرباعية السنوات التي ستغطي كامل نطاق جدول أعمال هذه الإدارة وستكون بمثابة أساس للاستثمارات العامة.

٣ – وفي آب/أغسطس، عيّن الرئيس ميغيل سيبايوس مفوضاً سامياً للسلام؛ وإميليو خوسيه أرشيلا مستشاراً سامياً معنياً بمرحلة ما بعد النزاع، مُسندا إليه المسؤولية عن إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي (القوات المسلحة الثورية)؛ ونانسي غوتييريس وزيرة للداخلية. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، عُيّن هؤلاء المسؤولون الثلاثة أعضاءً في لجنة متابعة الاتفاق النهائي والترويج له والتحقق من تنفيذه. وعُيّن السيد أرشيلا ممثلاً للحكومة في المجلس الوطني لإعادة الإدماج، إلى جانب مدير وكالة إعادة الإدماج والتطبيع. وكُلّف السيد أرشيلا أيضاً بقيادة أمانة اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، ضمن مهام أخرى. وإنني أرحب بالتعيينات التي تمت في هذه الهيئات الهامة التي أنشئت بموجب اتفاق السلام، وأحث على استئناف أنشطتها على وجه السرعة.

٤ – وخلال تنصيب الرئيس دوكي في الأسابيع اللاحقة، وفي مؤتمر صحفي مشترك عقد مع ممثلي الخاص لشؤون كولومبيا ورئيس البعثة جان أرنو في ٢٠ أيلول/سبتمبر، جدد الرئيس التأكيد على عدة







التزامات لها تأثير على ولاية البعثة. وأكد دعمه القوي لزيادة الفعالية في إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية المشاركين في عملية السلام. وفي مواجهة النمط المستمر لعمليات القتل التي تستهدف قادة المجتمعات المحلية في مناطق النزاع، أعلن الرئيس، إلى جانب المفتش العام، في ٢٣ آب/أغسطس، عن اعتماد اتفاق شامل موسع يسمى ''الاتفاق من أجل الحياة وحماية القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان''، وأوعز إلى وزارة الداخلية بصياغة سياسة عاجلة تستند إلى الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق. وتمشياً مع الاعتبارات الخاصة بالبعثة، على النحو المذكور في تقريري (S/2018/723)، فقد شدد الرئيس على ضرورة قيام وكالات الدولة باتخاذ إجراءات أكثر تركيزاً وتنسيقاً في تحقيق التنمية وإرساء الأمن وسيادة القانون في المناطق المتأثرة بالنزاع. وأكد التزامه بالحوار الاجتماعي، وسافر على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد للقاء السلطات المحلية وأوساط الأعمال والمجتمع المدني.

٥ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، بعث الرئيس برسالة موجهة إلى كل من مجلس الأمن وشخصي، تحمل طلباً مشتركاً من الحكومة وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة بتمديد ولاية البعثة. وأنا ممتن للثقة التي وُضعت في الأمم المتحدة من جانب كلا الطرفين في اتفاق السلام. وإنني مقتنع بأن الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن، على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٤٣٥ (٢٠١٨) الذي جدد بموجبه المجلس ولاية البعثة لمدة سنة إضافية حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، يظل أحد عناصر القوة الرئيسية في عملية السلام.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة منذ أن تولت الحكومة الجديدة مهامها، حدثت تطورات تتصل بعملية السلام وتنفيذ اتفاق السلام، وهي على النحو التالي.

المخاطر التي تعتري عملية إعادة الإدماج

٧ - في ٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت البعثة بيانا صحفيا أعربت فيه عن قلقها إزاء الآثار التي يحتمل أن تلحق بعملية إعادة الإدماج من جراء مغادرة عدد من القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج الموجودة في جنوب شرق البلد. وكان البعض منهم قد أشاروا إلى مخاوف بشأن أمنهم الجسدي والقانوني كعامل دافع لمغادرة تلك المناطق، حيث يشارك حوالي ١ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج. وبغض النظر عن دوافع هؤلاء، فقد أكد هذا التطور استمرار هشاشة عملية السلام، لا سيما بسبب استمرار العنف في مناطق النزاع الذي يرتبط أساساً بالجماعات الإجرامية. وتشمل بعض تلك الجماعات أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية، يشار إليهم عادة باسم ''المنشقين'' الذين تخلوا عن عملية السلام. وتواجه عملية إعادة الإدماج في كولومبيا تحديات هائلة، كما هو مبيّن في تقاريري السابقة، وهي تشمل ضعف مؤسسات الدولة أو غيابها، وتأثير الاقتصادات غير القانونية، والجهود الدؤوبة التي تبذلها الجماعات المسلحة لإغراء الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية للانضمام إلى صفوفهم. وتؤكد التطورات الأخيرة ما أكدتُ عليه قبل عام في تقريري النهائي عن عمل بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (S/2017/801)، أي أن إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية بصورة فعالة أمر أساسي في خطة توطيد السلام الشاملة.

التطورات البرلمانية

٨ - في أوائل أيلول/سبتمبر، انتخب ممثلو مجلس الشيوخ ومجلس النواب لجنة السلام الخاصة بكل منهما، اللتين تتمثل مهمتهما في دعم التسوية السلمية للنزاع والحوار الاجتماعي والمصالحة. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قامت لجنة السلام التابعة لمجلس الشيوخ، بدعم من البعثة، بزيارة أولى إلى منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، في سان فيسينتي ديل كاغوان، بمقاطعة كاكيتا، للتحقق من حالة إعادة الإدماج في تلك المنطقة وللتواصل مع الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية والمجتمعات المحلية المجاورة وممثلي القوات المسلحة وتأكيد دعمها لجهود إعادة الإدماج. وأسهمت الزيارة في طمأنة الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية، وزادت من فهم أعضاء مجلس الشيوخ للتحديات المتبقية. ومن المأمول أن يعقب هذه الزيارة زيارات أخرى، ستحظى هي الأخرى بدعم البعثة. كما كان للزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء لجنة السلام التابعة لمجلس النواب قيمة مماثلة، وأحدثها زيارتهم لمقاطعة أنتيوكيا.

٩ - وفي أعقاب الزيارة، اتفق كل من لجنة السلام التابعة لمجلس الشيوخ والمفوض السامي للسلام والمستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع على العمل معاً لمعالجة تحديات إعادة الإدماج.

استعراض المحكمة الدستورية للتشريعات المتعلقة بالسلام

١٠ - في ١٦ آب/أغسطس، أيدت المحكمة الدستورية في قرار هام دستورية قانون جهة الاختصاص الاستثنائي من أجل السلام مع توضيح عدة جوانب منه. وخلصت المحكمة، على وجه الخصوص، إلى أن أحكام إخضاع الحرية لقيود استثنائية مددا تتراوح بين خمس وثماني سنوات المأذون لجهة الاختصاص الاستثنائي بفرضها تتوافق مع المشاركة في الحياة السياسية (بشرط أن يستوفي الشخص المحكوم عليه مجموعة من الشروط)، في حين أن الأحكام الأكثر صرامة لا تتوافق مع المشاركة في الحياة السياسية. وبشكل عام، يعتبر القرار إطارًا قانونيًا أكثر وضوحًا وأكثر متانة لعمل جهة الاختصاص الاستثنائي. وهذا بدوره سيسهم في زيادة اليقين القانوني في تنفيذ اتفاق السلام، وللأفراد المشمولين بولاية تلك الجهة وللضحايا.

١١ - كما أعلنت المحكمة دستورية المرسوم بقانون ٩٠٢ الذي يعرض التدابير المتعلقة بتنفيذ الإصلاح الشامل للمناطق الريفية؛ والقانون التشريعي رقم ٥ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الذي يؤيد احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة ويحظر تقديم الدعم للجماعات المنظمة المسلحة المدنية.

١٢ - واتفق الموقعون في اتفاق السلام على إخضاع التشريعات التي يعتمدها البرلمان من خلال إجراءات معجلة للمراجعة المسبقة والتلقائية من جانب المحكمة الدستورية. وباتخاذ المحكمة قراراتها الأخيرة، تكون قد أتمت عملها في هذا الصدد، وقد اضطلعت، إجمالاً، بالمراجعة القضائية لستة تعديلات دستورية وأربعة قوانين و ٣٥ مرسوما تتعلق بتنفيذ الاتفاق. وبقيامها بذلك، فإنها تكون ساهمت بلا شك مساهمة كبيرة في عملية السلام. وقد سعت التعديلات والتوضيحات التي قدمتها أثناء المراجعة التي قامت بها إلى التوفيق بين الرؤى المختلفة للاتفاق، وأدت النتائج إلى توافق أحكام أساسية مع المعايير الدستورية.

النظام الشامل لاستجلاء الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار

١٣ - تواصل منظومة الأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومة، تقديم الدعم التقني والتشغيلي الهام إلى جميع العناصر الثلاثة للنظام الشامل لاستجلاء الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، المؤلف من: جهة

الاختصاص الاستثنائي من أجل السلام، ولجنة استجلاء الحقيقة، والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص المصنفين في عداد المفقودين.

١٤ - وقد شرعت جهة الاختصاص الاستثنائي في أولى قضاياها مسلحةً بإطار قانوني متين. وتركز القضية ٠٠١ على عمليات الخطف التي قامت بها القوات المسلحة الثورية؛ وتركز القضية ٠٠٢ على أحداث العنف التي تورطت فيها أطراف متعددة في توماكو، مقاطعة نارينيو، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٦، وأُضيرت فيها بوجه خاص المجتمعات الكولومبية ذات الأصول الأفريقية ومجتمعات السكان الأصليين؛ وتركز القضية ٠٠٣ على عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي ارتكبها أعوان الدولة. وعقدت جهة الاختصاص الاستثنائي جلسات استماع مع ممثلين كبار للقوات المسلحة الثورية السابقة ومسؤولين كبار حاليين ومتقاعدين من القوات المسلحة والشرطة الوطنية، بمشاركة الضحايا في أغلب الأحيان. كما قامت عدة أطراف ثالثة مدنية، منها عضوان سابقان في البرلمان، برفع قضايا، سيجري النظر فيها بموجب الاختصاص الاستثنائي. وقدمت مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية معلومات إلى جهة الاختصاص الاستثنائي توثق حالات العنف وأنماطه.

١٥ - وفي وقت سابق من عام ٢٠١٨، أعربت القوة الثورية البديلة المشتركة عن قلقها بشأن حالة الأصول التي سلمتها الجماعة إلى الحكومة في آب/أغسطس ٢٠١٧ لاستخدامها لأغراض تقديم تعويضات إلى الضحايا. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، طلبت جهة الاختصاص الاستثنائي معلومات من سلطات مختصة شتى لكفالة استخدام الأصول في الأغراض المحددة لها في الأصل.

١٦ - وفي إطار نظرها في قضية زعيم القوة الثورية البديلة المشتركة، سيوكسيس باوسياس إرنانديس سولارتي (الملقب بِخسوس سانتريتش)، الخاضع لأمر تسليم من الولايات المتحدة الأمريكية، تعكف جهة الاختصاص الاستثنائي على دراسة الأدلة التي قدمها مكتب المدعي العام. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، طلبت جهة الاختصاص الاستثنائي من المكتب تسليمها كل الأدلة التي في حوزته.

١٧ - وبالإضافة إلى الشواغل التي أعربت عنها البعثة بشأن أماكن وجود العديد من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية، طلبت جهة الاختصاص الاستثنائي، في ١٢ أيلول/سبتمبر، من الأعضاء الـ ٣١ في القيادة العامة السابقة للقوات المسلحة الثورية تقديم تقرير عن مساهماتهم في استجلاء الحقيقة وإعادة الإدماج، بما في ذلك تقديم الدعم بشأن أماكن المفقودين.

١٨ - وقد تأسس بموجب المرسوم ١٣٩٣ الصادر في ٢ آب/أغسطس الهيكل الداخلي لوحدة البحث عن الأشخاص المصنفين في عداد المفقودين أثناء النزاع المسلح والمهام المنوطة بها. ودعت جهة الاختصاص الاستثنائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغيرها من المنظمات العاملة لصالح أسر المفقودين، إلى تقديم الدعم الكافي لهذا الجهد الذي يضطلع به نظام العدالة الانتقالية.

الاستفتاء على مكافحة الفساد

١٩ - كانت مكافحة الفساد موضوعًا رئيسيًا طوال الحملة الانتخابية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، أُجري استفتاء بشأن سبعة مقترحات للتصدي للفساد وتعزيز الشفافية بمبادرة من عدة أحزاب سياسية وبدعم من الرئيس. ومع أن النتائج قَصَرَت عن عتبة الموافقة بهامش ضئيل، فقد أظهرت مستوى عالياً من الدعم الشعبي للتصدي للفساد. ونتيجة لذلك، دعا الرئيس جميع الأحزاب السياسية إلى دعم اتفاق للمواطنة

من أجل مكافحة الفساد. وقد تم التفاوض بين الأحزاب السياسية على مجموعة من الإصلاحات، شملت المقترحات السبعة المعروضة للاستفتاء، وقُدمت تلك المجموعة إلى البرلمان في ١٨ أيلول/سبتمبر. وأشير إلى أن هذه الإصلاحات تتماشى مع أحكام اتفاق السلام التي تدعو، في الفصل المتعلق بالضمانات الأمنية، الحكومة إلى منع الفساد ومكافحته، لا سيما من خلال وضع قواعد تنظم ما يتصل بنزاهة الموظفين العموميين وأدائهم وممتلكاتهم.

استبدال المحاصيل غير المشروعة

٢٠ - في ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والحكومة تقريرا عن رصد المحاصيل غير المشروعة لعام ٢٠١٧. وكانت زراعة نبتة الكوكا قد وصلت بنهاية عام ٢٠١٧ إلى مستويات قياسية، غطت ٠٠٠ ١٧١ هكتار، وهو ما يتيح إمكانية إنتاج ٣٧٩ ١ طناً مترياً من الكوكايين النقي. وتشكل الاقتصادات غير المشروعة، بما في ذلك التعدين والمخدرات، مصدراً مستمراً للعنف في البلد وتهديداً لعملية السلام.

٢١ - وفي الوقت نفسه، ووفقاً للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بلغ عدد الأسر التي وقّعت على اتفاقات الاستبدال الطوعية في إطار البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة ٦٥٩ ٧٧ أسرة، تعهدت فيها بالقضاء على حوالي ٠٠٠ ٤٩ هكتار من مزروعات الكوكا. وحتى ٢٠ آب/أغسطس، تم القضاء على ٨٤٥ ٢٠ هكتاراً من محاصيل الكوكا بموجب هذه الاتفاقات. وساعدت القوات المسلحة في القضاء الطوعي على مساحة إضافية قدرها ٣٧٤ ٥ هكتاراً. وعلى الرغم من التحديات الخطيرة، بما في ذلك قتل أفراد المجتمعات المحلية والتهديدات التي تطال القادة في برنامج الاستبدال، يُظهر استمرار مشاركة المجتمعات المحلية أنها قادرة على الاضطلاع بدور قيادي في تلك الجهود. وفي حين أن الحكومة تقوم بصياغة سياسة شاملة بشأن زراعة المخدرات، فقد كررت التزامها تجاه الأسر التي وقّعت بالفعل على اتفاقات الاستبدال الطوعية.

المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني

٢٢ - في ١ آب/أغسطس، اختُتمت الجولة السادسة من المحادثات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني في هافانا وأفادت الأفرقة المتفاوضة بأنها، على الرغم من عدم توصلها إلى اتفاقات نهائية، أحرزت تقدما، لا سيما فيما يتعلق بتصميم عملية لمشاركة المجتمع في بناء السلام.

٢٣ - وفيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة، دعا جيش التحرير الوطني إلى الاستمرارية فيما يتعلق بكل من جدول أعمال التفاوض المتفق عليه في عام ٢٠١٦ وصيغة التفاوض، بما في ذلك مشاركة البلدان الضامنة والداعمة.

٢٤ - وتأثرت المناقشات بشأن مواصلة المحادثات مع الحكومة الجديدة باختطاف سبعة من الأفراد النظاميين واثنين من المدنيين على أيدي جيش التحرير الوطني في حادثين منفصلين في أوائل آب/أغسطس. وأُفرج عن المجموعتين في ٥ و ١٢ أيلول/سبتمبر، على التوالي. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أُفرج عن قاصر اختطف في السابع من الشهر نفسه.

٢٥ - وبعد شهر واحد من التداول، أعلن الرئيس في ٨ أيلول/سبتمبر أنه على استعداد لتجديد المناقشات مع جيش التحرير الوطني، شريطة أن تطلق تلك الجماعة سراح جميع الرهائن تحت سيطرتها

وتتوقف عن جميع أعمال العنف. ورفضت هذه الجماعة تلك الشروط المسبقة، وأصرت على أن تناقش هذه المسائل على طاولة المفاوضات. بيد أنه، في غياب مفاوضات مباشرة، يمثل استمرار الاتصال المباشر بين الحكومة وجيش التحرير الوطني أمرا يستحق الترحيب. وقد أوضحت الحكومة أنها تتوقع وقف جميع أشكال العنف؛ وأعلن جيش التحرير الوطني، من جانبه، أنه يهدف إلى إحداث تغيير جوهري قائم على حوار اجتماعي موسع. ولا يوجد تعارض بين الهدفين. وكما ذكرتُ خلال زيارتي لكولومبيا في مطلع عام ٢٠١٨، تتطلب المشاركة الاجتماعية الكاملة بيئة خالية من العنف ومواتية لإجراء حوار فعال في جو من الاحترام. وأدعو الجانبين إلى مواصلة استكشاف إمكانات التقارب هذه، وإيجاد عملية تحقق فوائد على وجه السرعة للمجتمع الكولومبي ككل.

ثالثا - مهام البعثة

ألف - إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي

٢٦ - من الواضح أن عملية إعادة الإدماج الاقتصادي متأخرة حاليا عن الأبعاد الأخرى لإعادة الإدماج. وكما ذكرتُ في تقريري السابق (S/2018/723)، فإن الهدف الأساسي المتمثل في توفير فرص مدرة للدخل لنحو ٠٠٠ ١٤ من المقاتلين السابقين لا يزال بعيد المنال، كما يتجلى في اعتماد ١٧ فقط من المشاريع، ولم يُموَّل حاليا سوى اثنين منها. وفي الوقت نفسه، فإن عشرات من المبادرات التي يقودها أفراد سابقون في القوات المسلحة الثورية ويأتي منهم الجزء الأكبر من تمويلها بلغت مستويات مختلفة من التنفيذ في الوقت الراهن، مع تفاوت مستويات النجاح، في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وفي المستوطنات الجديدة. وكما تبين من عدة حالات، يمكن أن يتحول الكثير من هذه المبادرات إلى مشاريع مدرة للدخل قابلة للاستمرار إذا تحسنت إمكانية حصولها على المشورة التقنية والتسويقية والأراضي والدعم بصفة عامة من الحكومة والسلطات المحلية والقطاع الخاص، من بين جهات أخرى.

٢٧ - ورغم استمرار دفع البدلات الشهرية وتقديم غير ذلك من خدمات إعادة الإدماج المبكر للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية، بما في ذلك توفير الأغذية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، فقد كانت الحكومة الجديدة تقوم، في الأسابيع القليلة الماضية، بتقييم الحالة ووضع نهجها الخاص. ويتسق بعض استنتاجاتها مع الدروس المحددة في تقريري السابق ألا وهي: (أ) أهمية الحرص على تمكين السلطات الإقليمية والمحلية وإشراكها بنشاط، هي والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى، في عملية إعادة الإدماج؛ و (ب) ضرورة تقريب إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية إلى تنمية المجتمعات المحلية؛ و (ج) قيمة ربط استراتيجيات إعادة الإدماج بالعمل المنجز في إطار ركيزة أخرى من ركائز اتفاق السلام وهي: البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. ومن المناسب بشكل خاص اتباع نهج إقليمي ومجتمعي نظرا لتزايد انتشار أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. ويتماشى هذا النهج مع تطلعات القوة الثورية البديلة المشتركة وخطة التنفيذ الإطارية وكذلك مع السياسة المتعلقة بإعادة الإدماج المعتمدة في حزيران/يونيه الماضي. ويتعين تحسين عمل المجلس الوطني لإعادة الإدماج لضمان أن تستمد إعادة الإدماج جذورها من الواقع المحلي والفرص المتاحة. والآن وقد تم تعيين أعضاء المجلس الجدد، من الأهمية بمكان أن تُستأنف أنشطة إعادة الإدماج الاقتصادي على نطاق أوسع وبوتيرة أسرع مما كان الحال من قبل.

٢٨ - ومع مراعاة فترة الانتقال بين الإدارتين، ضاعفت البعثة جهودها من أجل دعم الأنشطة المدرة للدخل السريع بالاعتماد على التمويل الخارج عن الميزانية المقدم من الصندوق الاستئماني التابع لإدارة الشؤون السياسية والمساهمات الإضافية الواردة من الجهات المانحة. وتدعم هذه المبادرات ما مجموعه ٤٧ مشروعا صغيرا للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية في جميع المناطق الإقليمية للتدريب والإعادة الإدماج البالغ عددها ٢٥ منطقة وفي ٢٢ مستوطنة جديدة في المناطق الحضرية والريفية. ومن بين هذه المشاريع الصغيرة تسعة تقودها النساء، كما أن مراعاة الاعتبارات الجنسانية مكفولة في جميع المبادرات التي تتلقى الدعم.

٢٩ - وفي إطار هذا المجهود الرامي إلى تعزيز إعادة الإدماج، اتفقت البعثة مع المنسق المقيم والمفوض السامي للسلام وقيادة القوة الثورية البديلة المشتركة على إعداد مقترح مشترك يقدم إلى صندوق بناء السلام. وسيتناول المقترح إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة، وستنفذه عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة.

إعادة الإدماج السياسي

٣٠ - كما ذكرتُ في تقريري السابق، قام ممثلو حزب القوة الثورية البديلة المشتركة بأداء اليمين الدستورية لشغل ثمانية مقاعد من بين المقاعد العشرة المخصصة للحزب في البرلمان بموجب اتفاق السلام. وما زالت المؤسسات المعنية تناقش توزيع المقعدين اللذين لم يشغلهما زعيما القوة الثورية البديلة المشتركة إيبان ماركيس (الذي لم يتقدم لأداء اليمين) وخِسوس سانتريتش (الذي كان رهن الاحتجاز عملا بطلب تسليم). ويعمل أعضاء مجلس الشيوخ الأربعة وأعضاء مجلس النواب الأربعة التابعون لحزب القوة الثورية البديلة المشتركة في لجان البرلمان الرئيسية التي تتناول المسائل المتعلقة بالشؤون الدستورية، والميزانية، والسلام، والزراعة، والصحة، والمسائل الجنسانية. وقام المشرعون التابعون لهذا الحزب باقتراح وتأييد مشاريع قوانين متعلقة بجوانب في اتفاق السلام.

باء - الضمانات القانونية

٣١ - خلال مرحلة الانتقال إلى حكومة جديدة، واصلت البعثة العمل بالتعاون مع مكتب المفوض السامي للسلام والقوة الثورية البديلة المشتركة. وقد أثبت هذا النهج الثلاثي إزاء الضمانات القانونية فعاليته، وآمل أن يساعد استمراره على إيجاد حلول متفق عليها للمسائل المعلقة.

٣٢ - وحتى ٣٠ آب/أغسطس، اعتمد مكتب المفوض السامي للسلام حوالي ٠٠٠ ١٣ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وأُخطر ٧٧٣ ١٢ من هؤلاء الأفراد باعتمادهم وزودوا بوثائق هذا الاعتماد، أي بزيادة قدرها ١٥٠ فردا منذ تقريري السابق. ولا يزال ازدياد انتشار أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين، الذي وُصف في التقرير السابق، يتسبب في تعقيد الجهود الثلاثية التي تبذلها القوات المسلحة الثورية ومكتب المفوض السامي والبعثة لتحديد أماكن وجود هؤلاء الأشخاص وإخطارهم باعتمادهم.

٣٣ - وواصل مكتب المفوض السامي بالاشتراك مع القوة الثورية البديلة المشتركة استعراض قائمة الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية، المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧: وأُسقط ٢٤ فردا من القائمة واعتُمد ٣٣ فردا آخر.

٣٤ - وفي نهاية آب/أغسطس، بلغ عدد أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين المعتمدين الذين ما زالوا في السجن ٢٣٢ فردا. وبدأت جهة الاختصاص الاستثنائي النظر في بعض القضايا المتصلة بهؤلاء الأفراد، وكذلك بحوالي ٢٥٠ فردا تم تصنيفهم ''دعاةً للسلام''، وأمكن ذلك أساسا بفضل إنشاء نظام مستقل لتقديم المشورة والدفاع ضمن جهة الاختصاص الاستثنائي، ونتيجة للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمثل هذا زيادة طفيفة عن الأرقام الواردة في تقريري السابق نتيجة لاعتماد أشخاص جدد من أعضاء القوات المسلحة الثورية السابقة المسجونين.

٣٥ - ومن المهم جدا أن يزوَّد النظام المستقل للمشورة والدفاع بما يكفي من الموارد والموظفين للاضطلاع بمسؤولياته من حيث توفير الضمانات القانونية وإعادة الإدماج. وقد أقرت الحكومة السابقة مرسوم إنشاء هذا النظام، ولكن الحكومة الجديدة هي التي وافقت على تمويل مباشرة مهامه. ويتعين توفير الأموال في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى تعيين حوالي ٣٠ محاميا في النظام خلال الأشهر القليلة المقبلة، التي سيكون الطلب على النظام فيها قد ازداد بشكل حاد.

٣٦ - وإضافة إلى ذلك، كما ورد سابقا، وضعت القوة الثورية البديلة المشتركة قائمة موحدة بنحو ١ ٠٠٠ فرد آخر من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وتلقى مكتب المفوض السامي هذه القائمة في ١٠ آب/أغسطس. وتضم القائمة الأشخاص الذين اعترفت القوة الثورية البديلة المشتركة بأنهم من أعضاء القوات المسلحة الثورية السابقين، ولكن لا ترد أسماؤهم في قائمة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويأتي معظمهم من المناطق المتضررة من استمرار التحديات الأمنية، حيث يمكن أن يكون إدماج الأفراد في العملية مفيدا. وعلى هذا الأساس، يحدوني الأمل في أن تعالج الحكومة الجديدة هذه المسألة على سبيل الأولوية.

جيم - الضمانات الأمنية

أمن الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي

٣٧ - تواصل القوات العسكرية وقوات الشرطة تأمين البقاع المحيطة بجميع المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. ويستمر توسع المستوطنات الجديدة لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين خارج هذه المناطق الإقليمية، ويقع بعضها في مناطق معرضة لتأثير الجماعات المسلحة غير المشروعة. وتُبرز متطلباتها الأمنية أهمية بذل جهد أوسع نطاقا لتوفير الأمن في مناطق النزاع ككل.

٣٨ - ولا تزال الحماية اللصيقة التي توفرها المديرية الفرعية الخاصة للأمن والحماية التابعة للوحدة الوطنية للحماية عنصرا رئيسيا في التدابير الأمنية المنفذة لحماية أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تم تعيين ٥٦ حارسا شخصيا آخر، من بينهم امرأتان. وبتجنيد ٤٦ حارسا شخصيا آخر، سيتحقق الهدف المحدد في اتفاق السلام وهو ١ ٢٠٠ فرد.

٣٩ - وعلى الصعد الوطني والإقليمي والمحلي، واصلت الآلية الثلاثية للأمن والحماية، بمشاركة وحدة الشرطة لبناء السلام، والوحدة الوطنية للحماية، والبعثة عملياتها خلال هذه الفترة الانتقالية، ولا تزال هذه الكيانات تشكل الآلية الرئيسية للحوار ورصد التدابير المنفذة لتوفير الحماية والأمن لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وتجدر الإشادة بأداء وحدة الشرطة لبناء السلام والوحدة الوطنية للحماية في إطار هذه الآلية. وتعزز الآلية حاليا قدرتها على التصدي للمخاطر الخاصة التي تواجهها العضوات

السابقات في القوات المسلحة الثورية وقد أدرجت فعلا في هيكلها جهات تنسيق للشؤون الجنسانية تخص كلا من القوة الثورية البديلة المشتركة ووحدة الشرطة لبناء السلام والبعثة. وتؤدي جهات التنسيق المحلية التابعة للقوة الثورية البديلة المشتركة، بدعم من البعثة، دورا هاما في تعزيز التفاهم وضمان استجابة المؤسسات المعنية للتحديات الأمنية المحلية كما ينبغي.

٤٠ - وخارج نطاق هذه التدابير الأمنية، قتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٩ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الجاري إعادة إدماجهم، مما رفع مجموع عدد القتلى إلى ٧١ منذ التوقيع على اتفاق السلام. وجاءت الأحداث المأساوية التي وقعت في بلدة إلتارا بمقاطعة نورتي دى سانتاندر في ٣٠ تموز/يوليه، حيث قتل ١٠ أشخاص، منهم أربعة أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية، لتبرز بشكل صارخ تدهور الظروف الأمنية التي يعيش فيها أفراد القوات المسلحة الثورية السابقون خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

٤١ - ولا تزال وحدة التحقيقات الخاصة في مكتب المدعي العام تتحمل المسؤولية عن التحقيقات في حوادث قتل أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وأشارت الوحدة إلى أن ثلاثة أرباع هذه الحوادث تتركز في خمس مقاطعات هي: نارينيو (١٦ ضحية)، وأنتيوكيا (١٤ ضحية) وكاوكا (١٢ ضحية)، وكاكيتا (٨ ضحايا)، ونورتي دي سانتاندير (٧ ضحايا). وفي ٣٤ حالة، أفادت الوحدة بإحراز تقدم كبير في تحقيقاتها، حيث ألقي القبض على ١٧ من المحرضين أو الجناة. وكانت ١٥ من بين هذه الحالات تتعلق بجماعات منشقة، و ٧ منها بأفراد، ونُسبت ٦ حالات منها إلى جيش التحرير الوطني، و ٤ إلى جماعة كلان ديل غولفو الإجرامية، وتورطت منظمات إجرامية محلية في حالة واحدة وما زالت حالة واحدة قيد التحقيق. وأفادت وحدة التحقيق بأن الدوافع الرئيسية وراء الهجمات تتعلق بالسيطرة على الإقليم (في ٢١ حالة) والانتقام (في ٣ حالات). والدوافع الأخرى المحددة هي الانتقام لمظالم سابقة والخلافات الداخلية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، ورفض الانضمام إلى منظمة إجرامية، والابتزاز. ومن الأهمية الأساسية كفالة توسيع وجود الوحدة في الأقاليم، وخاصة توسيع نطاق تحقيقاتها في قتل القادة الاجتماعيين.

٤٢ - وتؤكد الإحصائيات المقدمة من وحدة التحقيقات الخاصة ضرورة إيلاء اهتمام خاص للحالة الأمنية داخل بعض المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وخارجها في مقاطعات نارينيو وأنتيوكيا وكاوكا. وجرت أحداث أخرى في المناطق الإقليمية في أراوكا وبوتومايو، حيث وقعت هجمات، بما في ذلك داخل محيط المناطق الإقليمية. وشوهدت جماعات مسلحة ومنشقون في المناطق المحيطة.

الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية

٤٣ - على نحو ما ذكر في هذا التقرير، أعلن الرئيس والمفتش العام في اجتماع عقد في أبارتادو بمقاطعة أنتيوكيا، في ٢٣ آب/أغسطس عن اعتماد الاتفاق من أجل الحياة وحماية القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وأوعزا إلى وزارة الداخلية بالمتابعة على وجه السرعة من خلال إعداد مبادئ توجيهية تحدد السياسة الواجب اتباعها.

٤٤ - وعززت التطورات الأخيرة هذا الشعور بالإلحاح. وتشهد جميع المصادر، بما في ذلك مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا، بأن أعمال القتل والتهديد المرتكبة ضد القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان ما زالت مستمرة بلا هوادة. ووفقاً لإنذار مبكر أصدره مكتب

أمين المظالم في شباط/فبراير ٢٠١٨، تؤثر أعمال القتل والتهديدات بشكل رئيسي على ١٢ مقاطعة من مقاطعات البلد البالغ عددها ٣٢. ويحدد هذا الإنذار نفسه القضايا المتعددة التي تكمن وراء عمليات القتل، بما في ذلك انخراط الضحايا في الدفاع عن الأراضي والموارد الطبيعية؛ وفي تنفيذ أجزاء من اتفاق السلام، تشمل برنامج استبدال الكوكا ووضع خطط للتنمية الريفية؛ وفي إعادة الأراضي إلى مالكيها وإعادة المشردين؛ وانخراطهم في الدفاع عن أراضيهم ضد المصالح الخاصة؛ وفي شجب الاتجار بالمخدرات ووجود جهات فاعلة مسلحة غير قانونية واستخدام الأطفال والمراهقين في المناطق الحضرية المهمشة؛ ومشاركة هؤلاء الضحايا في احتجاجات ضد توظيف الموارد العامة في استثمارات محددة، ومشاركتهم في الحياة السياسية. ويشكل عكس مسار هذا الاتجاه أمرا بالغ الأهمية لحماية حقوق الإنسان والحفاظ على المساحات المخصصة للجهات الفاعلة الاجتماعية لدعم حقوقها.

٤٥ - ويحدد التحقيق الذي أجراه المفتش العام، والذي يتزامن مع تحليل مكتب أمين المظالم، ثلاثة عوامل هي: السيطرة على الأراضي بغرض تجارة المخدرات؛ والمشاريع الكبرى في مجال الهياكل الأساسية؛ والضغط على المجموعات الإثنية. وهذه العوامل قائمة في عدد من المقاطعات الـ ١٢ الأكثر تضررا.

٤٦ - وأغلبية الضحايا هم أعضاء في مجالس العمل المحلي، وهي أبسط أشكال الرابطات المعترف بها رسمياً في الدستور؛ وقادة مجتمعات الشعوب الأصلية ومجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي؛ وقادة البرامج المعنية باستبدال محاصيل الكوكا.

٤٧ - وكما يتبين مما سبق، يتسم النمط المستمر لأعمال القتل بأنه نمط محدد بشكل جيد نسبياً من حيث نطاقه الجغرافي، والأشخاص المستهدفين ونوع الدوافع. ومثلما أكدتُ في التقارير السابقة، هناك حاجة إلى وجود استباقي ومتكامل للدولة في مناطق الصراع السابقة. ويفترض أن تتسنى مواجهة هذا التحدي بقوة من خلال بذل جهود مركزة ومنسقة ومستدامة من قبل مؤسسات الدولة، على نحو ما هو مطلوب في الاتفاق المعتمد في أبارتادو الذي وقعه الرئيس ونائب المدعي العام والمفتش العام وأمين المظالم وعدد من حكام المقاطعات.

٤٨ - وفي إطار العمل الحالي الذي تضطلع به وزارة الداخلية لوضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الاتفاق، تعكف الوزارة على الانتهاء من تحليلها للآليات القائمة لحماية القيادات. ومن بين هذه الآليات اجتماعات المائدة المستديرة بشأن ضمان الأمن التي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٧ ووحدة الحماية الوطنية والآليات المنشأة حديثًا بموجب اتفاق السلام مثل اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالاستجابة السريعة للإنذار المبكر لضمان استجابة فعالة لتنبيهات أمين المظالم، والبرنامج الشامل لحماية وأمن المجتمعات المحلية والمنظمات.

٤٩ - ووفقا للتقييم الذي أجرته البعثة، تأكدت قيمة الإنذارات المبكرة الصادرة عن مكتب أمين المظالم بوصفها أداة للوقاية وتحليل المخاطر وإذكاء الوعي بين المؤسسات والجمهور بوجه عام. وفيما يتعلق باللجنة المشتركة بين القطاعات، سيكون من المهم تحسين الاستجابات المشتركة بين الوكالات على الصعيد المحلي. واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لها دور رئيسي في حشد جميع المؤسسات المختصة على أعلى المستويات تحت قيادة الرئيس. وتوفر منبرا للحوار مع منظمات المجتمع المدني وتمثل معلماً بارزاً تنفرد به عملية السلام الكولومبية.

٥٠ - ويتسم وضع خطة عمل على نطاق الدولة للتصدي بفاعلية لأنماط العنف في مناطق النزاع بأهمية لا يمكن استيفاؤها حقَّها من التأكيد. فالنجاح في هذا المضمار يمثل أولوية رئيسية للحكومة الجديدة وأحد أهم مساهماتها في توطيد عملية السلام.

الإنذارات المبكرة الصادرة عن مكتب أمين المظالم

٥١ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، رصدت البعثة ١٣ إنذارا مبكرا صادرا عن مكتب أمين المظالم في ١٦ بلدية، كان من بينها إنذارات متكررة في مقاطعات نارينيو وشوكو وتوليما. وأبرزت هذه الإنذارات وجود جماعات مسلحة غير مشروعة وما يترتب على ذلك من مخاطر تتعرض لها القيادات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المشاركة في البرنامج الوطني الشامل لإيجاد بدائل للمحاصيل غير المشروعة وبرامج التنمية ذات التركيز الإقليمي، وهي برامج يرتبط جميعها باتفاق السلام. وأشارت جميع الإنذارات الـ ١٣ إلى مخاطر محددة تتعرض لها النساء والمجموعات العرقية والأطفال وهي ترتبط بالعنف الجنساني والإثني وتجنيد الأطفال دون سن ١٨ سنة في جماعات مسلحة غير مشروعة. وتشير الإنذارات إلى أن العنف المسلح يؤثر على المجتمعات ككل، بما في ذلك الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الجاري إعادة إدماجهم، مما يدفع المجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية إلى المطالبة بتدابير حكومية فعالة لتحقيق الاستقرار والأمن في المناطق.

دال - المسائل الشاملة

تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتواصل مع الجماعات النسائية

٥٢ - أعلنت نائبة الرئيس مارتا لوسيا راميريس، المسؤولة عن قيادة برنامج الحكومة في مجال الشؤون الجنسانية، خلال اجتماع أولي عقد في تموز/يوليه عن عزمها مواصلة إجراء حوار منتظم مع الجماعات النسائية وعقدت اجتماعًا لمجلس الوزراء للمضي قدمًا في تنفيذ هذا البرنامج في ٢٨ آب/أغسطس، وأكدت على التمكين الاقتصادي للمرأة والجهود المبذولة للقضاء على العنف الجنسي. ويعمل المنتدى الخاص الرفيع المستوى المعني بالمرأة، الذي أنشئ بموجب اتفاق السلام، على تعزيز آليته المعنية برصد الأحكام الجنسانية الواردة في اتفاق السلام النهائي.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكما ذكرنا من قبل، سعى الفريق العامل الفني المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج جاهدا إلى تعزيز إعادة إدماج العضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية، ضمن آخرين، بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية من خلال صياغة توجيهات ترمي إلى تنفيذ الإجراءات الجنسانية الواردة في سياسة إعادة الإدماج التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ وتوفير الدعم التقني لتنفيذ المشاريع الإنتاجية. وقد أحرز تقدم في تحديد المشاريع الإنتاجية التي تقودها المرأة وترتيبها حسب الأولوية.

٥٤ - وما زالت الضمانات الأمنية للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان مسألة مثيرة للقلق. ويوفر التنفيذ الفعال لبرنامج الأمن الشامل للمدافعات عن حقوق الإنسان الذي أطلق مؤخراً، وخطة العمل المقترنة به، فرصة للتصدي للمخاطر المتباينة التي تتعرض لها النساء وتوفير الاستجابات المختلفة التي يحتجن إليها. وفي هذا الصدد، تواصل الشرطة الوطنية بذل جهودها في سبع مناطق لتحسين قدرتها على التصدي

للعنف الجنساني من خلال تحسين التدريب والتنسيق مع السلطات المحلية، فضلاً عن أنشطة التوعية الجنسانية فيما يتعلق بالأفراد العسكريين المنتشرين في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

٥٥ - وفي مسعى لتعزيز المشاركة السياسية الهادفة للمرأة، تعمل المنظمة غير الحكومية ''La Kolectiva'' مع القوة الثورية البديلة المشتركة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والبلدان المانحة على إنشاء مدرسة ممارسة المواطنة والدعوة السياسية لإعادة إدماج المقاتلات السابقات. ويجري تنفيذ هذه المبادرة في سبع مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعتي أنتيوكيا وكاوكا، ويتم في إطارها توفير التثقيف بشأن حقوق والتزامات المواطنة والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٥٦ - وظلت البعثة تدعم الحوارات بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعيدين المحلي والإقليمي لتعزيز بناء الثقة وخلق مساحات لتبادل أفضل الممارسات بشأن بناء السلام على الصعيد المحلي. فعلى سبيل المثال، في مقاطعة نارينيو، قامت البعثة، بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم عملية الحوار والمصالحة بين النساء ضحايا النزاع والعضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية، حيث جمعت بين أكثر من ٣٢ من المقاتلات السابقات وممثلات المنظمات الإقليمية للضحايا. وسيتم تكرار هذه المبادرة في أماكن أخرى، حيث ستنشأ شبكة من النساء العاملات من أجل المصالحة.

٥٧ - واستنادا إلى الخبرة التي كونتها البعثة من عملها في جميع أنحاء البلد، أعدت دليلا إرشاديا لموظفيها عن عمليات التحقق التي تراعي المنظور الجنساني. واعتمدت أمرا توجيهيا للشؤون الجنسانية على نطاق البعثة وتواصل تعزيز حوارها مع المنظمات النسائية على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك الجماعات النسائية التابعة للقوة الثورية البديلة المشتركة في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والهيئات الحكومية المحلية المعنية.

٥٨ - وما زال اتفاق السلام يُستشهد به، عن حق، باعتباره رائدا من حيث الطريقة التي عمم بها المنظور الجنساني في أحكامه. بيد أن تنفيذه ما زال محفوفا بتحديات منها ما يتعلق بالضمانات الأمنية وإعادة الإدماج. ولا سبيل للتصدي لهذه التحديات إلا بتحديد الأولويات بشكل أفضل وحشد المزيد من الموارد.

المنظورات الإثنية

٥٩ - في ٩ آب/أغسطس، في اليوم الثاني من توليه مقاليد الحكم، التقى الرئيس بممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية وتعهد بإدراج فصل عن الشعوب الأصلية في خطته للتنمية الوطنية. وبرزت الحاجة إلى معالجة حالة الجماعات الإثنية من جراء عمليات القتل والعدد الكبير من التهديدات ضد زعماء الجماعات العرقية وحالات احتجاز وتشريد السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي التي سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٠ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، اجتمعت قيادة البعثة مع المنتدى الرفيع المستوى للجماعات الإثنية الذي أنشئ لرصد تنفيذ اتفاق السلام النهائي والعمل مع لجنة متابعة الاتفاق النهائي والترويج له والتحقق من تنفيذه. وحدد المنتدى الرفيع المستوى والبعثة خطة عمل مشتركة تتضمن متابعة المؤشرات الإثنية للخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام فيما يتعلق بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وسيشمل

الرصـــد المتصـــل بإعادة الإدماج إدراج نهج يراعي الاعتبارات الإثنية في المشـــاريع الإنتاجية؛ وتعزيز منع نشـوب النزاعات بشـأن المسـائل الإقليمية؛ والمصـالحة والحوار بين السـلطات التقليدية وقيادات المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وفيما يتعلق بالضـمانات الأمنية، سـتركز الجهود المشـتركة على إدراج الاعتبارات الإثنية في التدابير الخاصـة بحماية المجتمعات المحلية والمنظمات والقيادات في منطقة النزاع. ومن شأن تقديم الدعم التشغيلي إلى المنتدى الرفيع المستوى أن يساعد في الاضطلاع بمهامه والمضي قدما في تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من اتفاق السلام.

حماية الطفل

٦١ - استمر تنفيذ برنامج الحكومة المعنون ”مسار حياة مختلف“ لإعادة إدماج الأطفال، بتنسيق من المستشـار الرئاسـي المعني بحقوق الإنسـان المعين حديثاً. وأصـبحت وكالة إعادة الإدماج والتطبيع والفريق العامل التقني المعني بـالأطفـال التـابعين للمجلس الوطني لإعـادة الإدمـاج أكثر انخراطا في دعم الأطفـال المشـمولين بالبرنامج والذين هم حاليا في سـن الرشـد. ورغم هذا التقدم، ما زال عدد حالات عدم تلقي الأطفال الدعم الكافي للمعيشـة اليومية مثاراً للقلق. وما زال ينتظر صـدور مرسـوم عن الحكومة لتوضـيح جهود الاسـتجابة للمراهقين والشـباب الذين قرروا مواصـلة إعادة الاندماج في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وتحديد كيان قانوني لضـمان اسـتمرارية برنامج إعادة الإدماج الحكومي المتعلق بالأطفال وتوافر ميزانية له.

٦٢ - ولم يحرز أي تقدم بشـأن مرافق الرعاية النهارية لأطفال الأعضـاء السـابقين في القوات المسـلحة الثورية الذين يعيشـــون في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. كما يشـــكل غياب برامج الإدماج الاجتماعي، من قبيل برامج الصـحة الوقائية والتعليم والأنشـطة الترفيهية والثقافية، تحديًا يتطلب سـياسـة واضـــحة من الحكومة. وهناك أيضـــا عدد متزايد من الحالات المتعلقة بالأعضـــاء الســـابقين في القوات المسلحة الثورية، ولا سيما حالات لنساء يحاولن تقنين الوصاية القانونية على أطفالهن. وقد تكون هناك حاجة إلى بروتوكول خاص لهذه الحالات في ضوء الآثار المترتبة عليها بالنسبة لإعادة إدماجهم.

٦٣ - ويشـــكل اعتماد الحكومة مؤخراً لمبادئ توجيهية بشـــأن منع تجنيد الأطفال والعنف الجنســـي ضدهم تطوراً يستحق الترحيب. وسيكون من المهم تنفيذها في مناطق النزاع. ولضمان فعالية هذه المبادئ التوجيهية، ينبغي أن تتوافق مع الأطر والهياكل القائمة المتعلقة بضمانات أمن المجتمعات المحلية على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، بما في ذلك نظام الإنذار المبكر.

الشباب والسلام والأمن

٦٤ - اعتمدت البعثة اســـتراتيجية لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشـأن الشـباب والسـلام والأمن، مع التركيز على دور الشـباب في إعادة الإدماج والضـمانات الأمنية. وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، تواصـل البعثة تيسـير قيام مباشـري الأعمال الحرة الشـباب وقيادات المجتمع المدني وطلبة الجامعات بإجراء زيارات إلى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج تركز على توفير معلومات مباشـرة عن عملية إعادة الإدماج وتحديد الفرص المتاحة لدعم المشـاريع الإنتاجية. فعلى سـبيل المثال، يساعد مباشرو الأعمال الحرة الشباب من قطاع السياحة الذين شاركوا في الزيارات على النهوض بمشـاريع الأعضـاء السـابقين في القوات المسـلحة الثورية من خلال وكالاتهم السـياحية ووسـائل التواصـل

الاجتماعي. وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، تقوم البعثة بتعزيز حوارها مع القيادات الشبابية ومنظمات الشباب والأعضاء الشباب السابقين في القوات المسلحة الثورية لتفهم احتياجاتهم وشواغلهم الأمنية المحددة بصورة أفضل. وتعمل البعثة أيضا مع المجلس الوطني للسلام والمصالحة، الذي أنشئ بموجب البند ٣-٤ من الاتفاق النهائي، للتشجيع على زيادة تعاون الشباب مع مجالس السلام الإقليمية. ولإدراج محور يركز على الشباب في جميع أنشطة البعثة المتعلقة بالتحقق والاتصال، أنشأت البعثة شبكة من جهات التنسيق الشبابية على نطاق جميع مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية.

الاتصال والتنسيق

٦٥ - خلال الفترة الانتقالية، أقامت البعثة علاقاتٍ مع الإدارة الجديدة، وأطلعتها على تقييمها لعملية السلام، وشددت على ضرورة إيلاء الاهتمام الكامل لعملية إعادة الإدماج التي لا تزال هشة. وكان الحوار الأولي مع المفوض السامي للسلام والمستشار السامي لفترة ما بعد النزاع ووزير الداخلية إيجابيًا ومثمرًا.

٦٦ - وواصلت البعثة أيضا تعاونها مع مؤسسات الرقابة المستقلة. وعززت علاقاتها مع المفتش العام الذي يقوم بنشاط متزايد في دعم عملية السلام، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير ضمانات أمنية لقادة المجتمعات المحلية والقيادات الاجتماعية.

٦٧ - وفي مسعى لتهيئة ظروف مواتية لتحقيق المصالحة على الصعيد الإقليمي، ظلت البعثة تدعم الحوار فيما بين شتى الأطراف الفاعلة على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات من أجل تعزيز بناء الثقة وتهيئة فضاءات من أجل تبادل أفضل الممارسات بشأن بناء السلام على الصعيد المحلي. فعلى سبيل المثال، دعمت البعثة إقامة حوار مع القيادات الاجتماعية المحلية للمساعدة على إدراك المخاطر والديناميات الإقليمية المتعلقة بالحماية، وتيسير تبادل المعلومات مع السلطات الوطنية والمؤسسات المختصة. ويجري تنفيذ مبادرات إضافية مع جهات فاعلة متنوعة، تشمل القوات المسلحة الثورية، وقادة الشباب، ورابطات العمل المجتمعي، والجامعات، والقوات المسلحة، وضحايا النزاعات.

٦٨ - وتواصل البعثة تشجيع إشراك القطاع الخاص في عملية إعادة الإدماج. ففي منطقة لانو غراندي الإقليمية في مقاطعة أنتيوكيا، يسرت البعثة إقامة تحالف بين ١٤ مؤسسة تابعة للقطاع الخاص من أجل دعم البرامج الاجتماعية والتعليمية والثقافية في المنطقة الإقليمية والمجتمع المحلي المحيط بها. وترى البعثة أيضا إمكانات كبيرة في قيام القطاع الخاص بدعم المشاريع الإنتاجية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية من خلال تقديم المساعدة التقنية ووضع خطط تسيير الأعمال وتسويق المنتجات المصنعة في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

رابعا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٦٩ - تواصل البعثة العمل عن كثب مع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بولاياتها المتخصصة، بسبل منها جهود الاتصال التي يضطلع بها مستشارو البعثة المعنيون بالمسائل الجنسانية وحماية الطفل والشؤون الإثنية، والأفرقة العاملة المواضيعية المشتركة المعنية بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية.

٧٠ - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة والمؤسسات ذات الصلة التنسيق بشأن البرمجة دعما لعملية إعادة الإدماج. وخصص الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة ٩ ملايين دولار من أجل تدخلات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى دعم من الجهات المانحة الثنائية. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكا استراتيجيا للبعثة في حشد الموارد المالية والتخطيط لها واستخدامها لفائدة مشاريع إعادة الإدماج المدرة للدخل بالغة الصغر للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات الجديدة. ويقدم برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة التقنية في تسع مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج حيث تمت الموافقة على تنفيذ مشاريع جماعية، بما في ذلك ضمان اتباع نهج للمساواة بين الجنسين.

٧١ - وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، اجتمعت البعثة ووكالات الأمم المتحدة مع ممثلي الحكومة من أجل استكشاف إجراءات محددة للمضي قدما بتنفيذ الاتفاق من أجل الحياة وحماية القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان المبرم في أبارتادو. وقد تعاونت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الإنذار المبكر. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، تشاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبعثة في تنظيم اجتماع مع ممثلي المنتديات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تعزيز التنسيق والتعاون على نحو مشترك بشأن برنامج مشترك للسلم وحقوق الإنسان؛ وسيتم تكرار هذا الحوار على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، قام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء وصندوق بناء السلام بتمويل أنشطة في أكثر من ١٣٥ بلدية منذ أواخر عام ٢٠١٧، بما في ذلك تقديم الدعم لآليات العدالة المحلية، وإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والبنية التحتية للمجتمعات المحلية، والتدابير التي تتخذها المجتمعات المحلية من أجل الحد من العنف الموجه ضد النساء والأطفال.

خامسا - هياكل البعثة

تخطيط البعثة وعملياتُها ودعمها

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة تحليلا مفصلا لما استجد على بيئة العمليات من عوامل لها آثار محتملة على ولاية البعثة ونشرها وتغطيتها الجغرافية. ومن بين العوامل التي جرى بحثها زيادةُ انتشار الأفراد السابقين للقوات المسلحة الثورية في مستوطنات جديدة في جميع أنحاء البلد وكذلك في بعض المدن الكبرى. واستنادا إلى هذا التحليل، أجرت البعثة تعديلات طفيفة على نشرها ومجالات مسؤولية مكاتبها لكفالة تنفيذ الولاية المنوطة بها في الميدان على نحو فعال وكفؤ من حيث التكلفة ومرن. وتكمل هذه التغييرات نهج التوزيع المحوري في البعثة، الذي يعتمد على زيادة تنقل الموظفين العاملين من المكاتب المركزية في المراكز الحضرية، بدلا من الاعتماد على عدد أكبر من المعسكرات المستقلة بذاتها. وقد بدأت البعثة في نقل مواقع محلية إلى مواقع محورية وأغلقت معسكرات نائية عالية التكلفة وحددت أماكن مكاتب في مناطق العمليات الجديدة. وستؤدي عملية إعادة التوزيع الميدانية، متى انتهت، إلى تقليص مواقع البعثة من ٤٣ إلى ٣٧ موقعا ميدانيا، وإلى تخفيض شامل في متطلبات الدعم التشغيلي في المواقع الميدانية النائية. وتواصل البعثة العمل عن كثب مع النظراء لضمان الامتثال التام للمعايير البيئية لكل من كولومبيا والأمم المتحدة.

٧٣ - وقد بُذلت جهود كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير للنهوض باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في البعثة. وفي أعقاب حملة توظيف في الآونة الأخيرة، بلغت النساء نسبة ٥٨ في المائة من موظفي الفئة الفنية الميدانية، وتقود النساء نسبة ٦٥ في المائة من أفرقة المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٢٨ امرأة من بين ١١١ مراقبا دوليا غير مسلحين.

السلامة والأمن

٧٤ - لا تزال مستويات المخاطر المتبقية بعد تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية ما بين متوسطة ومنخفضة. ومع ذلك، هناك عدة حوادث وتطورات أمنية جديرة بالذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أول حادث من هذا القبيل، دخل منشقون عن القوات المسلحة الثورية عنوةً إلى اجتماع لحزب القوة الثورية البديلة المشتركة في مقاطعة نورتي دي سانتاندير؛ وكان بالاجتماع اثنان من أفراد البعثة ولم يصب أي مشارك بسوء. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٨، أدى انفجار ألغام جديدة زرعتها جماعات مسلحة غير شرعية مرتبطة بالاتجار بالمخدرات إلى ارتفاع عدد ضحايا الألغام المضادة للأفراد من المدنيين إلى ٤٦ فرداً، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل البالغ ١٨ فردا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وتشكل أنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية في مقاطعات أراوكا ونورتي دي سانتاندير وشوكو وكاوكا وناريينيو وأنتيوكيا تهديداتٍ غير مباشرة ضد أفراد الأمم المتحدة وعملياتها. وأخيرا، لا تزال التوصيات الأمنية السارية منذ أزمة سد هيدروتانغو قائمة لأن الوضع ظل في جانبه الأكبر دون تغيير.

السلوك والانضباط

٧٥ - تواصل البعثة عقد جلسات تدريبية منتظمة لأفراد البعثة الجدد والحاليين. ويجري حاليا تنفيذ حملة للتوعية بشأن سياسة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والسلوك المحظور والاحترام في بيئة العمل.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغت البعثة بخمسة ادعاءات سوء سلوك، وهي قيد التحقيق. ولا توجد قضايا معلقة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

سادسا - ملاحظات

٧٧ - يصدر هذا التقرير في نهاية السنة الأولى من بدء ولاية البعثة وبداية إدارة جديدة. ويشكل هذا الأمر بالنسبة للحكومة الجديدة، وكذلك للأمم المتحدة، فرصة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام، واستخلاص بعض الدروس المستفادة للمستقبل.

٧٨ - وفي تقريري السابق (S/2018/723)، الذي تزامن مع ذروة العملية الانتخابية، أكدتُ أن الانتخابات البرلمانية والرئاسيةٍ لعام ٢٠١٨ تم الاعتراف بأنها الأقل عنفا والأكثر تشاركية منذ عقود، مما يجعلها من أهم الفوائد الملموسة لعملية السلام بالنسبة للمجتمع ككل. وفي حين أن عملية السلام هذه ليست بمنأى عن التحديات الخطيرة، وأنها اتسمت بجدل سياسي منذ بدايتها، فقد ازداد إدراك أهمية اتفاق السلام بالنسبة لمستقبل البلد.

٧٩ - ويشهد التزام الحكومة الجديدة بتكريس نفسها لتنفيذ اتفاق السلام، والدعم الواسع النطاق الذي يتمتع به الاتفاق من المعارضة والأطراف المستقلة، على ازدياد الدعم لعملية السلام اليوم. فبالإضافة إلى الحكومة والأحزاب السياسية، أيد الاتفاقَ عددٌ من أهم مؤسسات الدولة، بما في ذلك البرلمان والمحكمة

الدستورية والمحكمة العليا ومكتب المفتش العام ومكتب أمين المظالم، وأسهم هؤلاء في تنفيذ أجزاء رئيسية منه. وإذا كان لنا أن نحكم على جدوى عملية السلام بما حققته من خلال تغير الحكومة التي تفاوضت على الاتفاق ووقعته إلى حكومة جديدة، فإن الخطوات التي اتخذها الرئيس دوكي تبعث على التفاؤل. ويحدوني الأمل في أن تواصل المؤسسات الكولومبية متابعة البنود الجوهرية في خطة السلام، وهي: الأمن والتنمية وسيادة القانون في المناطق المتأثرة بالنزاع؛ ونظام فعال لاستجلاء الحقيقة والعدالة وتعويض الضحايا؛ والالتزامات الأساسية حيال الذين ألقوا سلاحهم. وأهيب بالسلطات إتاحة الموارد اللازمة لتلك الاستثمارات الحاسمة في مستقبل كولومبيا، مع تلقي كل الدعم الممكن من المجتمع الدولي.

٨٠ - وعلى النحو الذي تدلل عليه التطورات الأكثر إثارة للقلق المشار إليها في هذا التقرير، بما في ذلك توسع الاقتصادات غير المشروعة وتنافس الجماعات الإجرامية من أجل السيطرة على الأراضي واستمرار العنف، فإن التحديات لا تزال هائلة. وما من شيء أقل من التعبئة الحازمة لتلك المؤسسات بالتحالف مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية يمكن أن يرقى إلى مستوى تحدي جلب الاستقرار والتنمية إلى مناطق واسعة نائية تقع فريسة لتلك التهديدات المتشابكة. ومما يبعث التفاؤل في نفسي روحُ التوافق الوطني التي برزت في الأسابيع الأخيرة حول حماية القيادات الاجتماعية وجهود مكافحة الفساد. وآمل أن يمتد نفس السعي وراء تحقيق التوافق إلى أبعاد أخرى في هذه الخطة. وبما أن الرئيس وحكومته يقومان حاليا بصياغة سياسات رئيسية، فإني آمل على وجه الخصوص في أن يتمكن الرئيس من خلال الحوار الاجتماعي الواسع النطاق الذي يشارك فيه من التوصل إلى توافق وطني حول سياسة بشأن المخدرات غير المشروعة، التي يعتمد عليها، للأسف، الكثير من المزارعين في مناطق النزاع.

٨١ - وترتبط تسوية القضايا في ولاية البعثة، بما في ذلك إعادة إدماج الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية والضمانات الأمنية المقدمة للمجتمعات المحلية في المناطق الأكثر تضررا من النزاع، ارتباطا وثيقا بالتحديات المبينة أعلاه. وقد أظهرت تجربة العام الماضي مدى صعوبة هذه المهام، وهو أمر يدلل عليه عدد القادة الذين قُتلوا بالإضافة إلى الإحباط الذي يشعر به العديد من رجال حرب العصابات السابقين. غير أن هذه المهام ليست مستعصية على التنفيذ. وترد بعض الدروس المستفادة في تقاريري السابقة وفي هذا التقرير. وهي تشمل وضع حلول أقرب بكثير إلى المشاكل الموجودة؛ وتمكين الجهات المحلية الفاعلة والثقة بها وحمْل المؤسسات على الاستجابة بشكل أسرع وأكثر اتساقا. وأثق على وجه الخصوص بأن الجهات الموقعة على الاتفاق من أجل الحياة وحماية القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذي أبرم في أبارتادو في ٢٣ آب/أغسطس ستنجز التزاماتها بالكامل.

٨٢ - وتطمح البعثة إلى المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، من خلال ولايتها ووجود موظفيها في جميع أنحاء مناطق النزاع، جنبا إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بالتفاني غير العادي الذي أبداه كل فرد من أفراد البعثة في ظل القيادة الملتزمة والخبيرة لممثلي الخاص. وأرى أن طلب الحكومة وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة، في الآونة الأخيرة، تجديد ولاية البعثة دليل على التزامهما بالوصول بهذه العملية إلى خاتمة ناجحة، وثقتهما في قدرة البعثة على المساهمة في تحقيق هذه الغاية. وأشعر بالامتنان مرة أخرى لمجلس الأمن لإعرابه عن ثقته في عملية السلام وفي الخدمة التي يمكن أن تقدمها البعثة.